مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥١٩

الثلاثاء، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربورغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيدة سابيلو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيلي إيلى
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2019/319)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2019/319)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي جنوب السودان والسودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمَيّ الإحاطات التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/319، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ودعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، كما يرد في تقرير الأمين العام (S/2019/319) المعروض على المجلس. سأطلع أعضاء المجلس أيضا على آخر التطورات منذ نشر هذا التقرير.

على الرغم من حوادث العنف المتفرقة، لا تزال الحالة في أبيي هادئة ومستقرة بوجه عام. وهذا دليل على جهود قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية للحفاظ على السلام في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن هذا أول موسم للهجرة منذ عام ٢٠١٥، حيث لم يعد الوضع يستلزم تنفيذ خط فض الاشتباك، الذي أود الإشارة إلى أن القوة الأمنية المؤقتة كانت قد أنشأته لمنع العنف الطائفي على نطاق واسع أثناء الهجرة السنوية للمسيرية وماشيتهم عبر منطقة أبيي. وقد أصبح ذلك الوضع ممكنا بفضل التزام الأهالي بالانخراط في حوار يرمي إلى التخفيف من حدة التوتر، جنبا إلى جنب مع التعاون الاستباقي للقوة الأمنية مع الأهالي، فضلا عن قوة وجودها العسكري، خاصة في جميع بؤر التوتر المحتملة. ولكن لم يحرز في الوقت نفسه للأسف، أي تقدم ملموس بمواصلة الحوار السياسي بين السودان جنوب السودان بشأن مسألة أبيي منذ المشاورات السابقة للمجلس في هذه المسألة. ولم تجتمع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وأود الآن أن أتطرق إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأرحب باتخاذ القرار ٢٤٦٥ (٢٠١٩) الذي يجدد الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى الآلية. وقد أحرز الطرفان تقدما ملحوظا في خمس من النقاط المرجعية السبع المبينة في القرار السابق ٢٤٣٨ (٢٠١٨). وحافظ الطرفان على منح موافقات أمنية دائمة لجميع الدوريات التي تنفذها القوة. وأنشئت مواقع الأفرقة في منطقة الأربعة عشرة ميلا في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقب جهود توعية مكثفة من جانب السلطات المحلية في جنوب السودان لتبديد مخاوف الأهالي المقيمين على الحدود في المنطقة.

وانعقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة في شكل دورات عادية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي وآذار/مارس من هذا العام. ويعني ذلك أنها لم تعقد تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، كما هو الحال في المرات السابقة. ويشير ذلك إلى تحسن العلاقات بين السودان جنوب

السودان. وأحرزت المحادثات المتعلقة بترسيم الحدود تقدما ملحوظا، حيث قرر الطرفان ترسيم الأجزاء الحدودية المتفق عليها بين السودان جنوب السودان. ولكن للأسف، لم يحرز أي تقدم في التحقق من ممرات العبور الحدودي أو إنشاء مكاتب للجمارك والهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال إعادة نشر القوات من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح تشكل تحديا.

وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، لاحظ الفريق في موقع تيشوين استبدال أفراد الشرطة العسكرية السودانية في المعسكر في إطار مسؤولياته، في حين لا يزال يلاحظ الفريق في موقع معسكر سفاهة/كير أديم وكذلك في معسكر السمية/ ويراين داخل منطقة الأربعة عشرة ميلا يلاحظ وجودا عسكريا لقوات من جنوب السودان.

وأود الآن أن أنتقل إلى التحديات العملياتية التي تواجهها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. وفيما يتعلق بتغير الوضع في السودان، فليس هناك حتى الآن أي أثر سلبي على عمليات القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. ومن السابق لأوانه القول بما إذا كان ذلك سيتيح فرصا لتسوية النزاع في أبيي. وتواصل البعثة الاتصال مع المحاورين بمستوى فعال لضمان استمرارية عملياتها. غير أنها تواصل، جنبا إلى جنب مقر قيادتها، مراقبة الوضع تحوطا لأي مسائل قد تعوق تنفيذ ولايتها.

وفيما يتعلق بطلب المجلس الوارد في القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨) بشأن إعادة تشكيل القوة، ولا سيما تخفيض القوات وزيادة أفراد الشرطة، فقد تأخرت هذه العملية. وفي المرحلة الأولى من التخفيض كان من المقرر إعادة ٣٦٠ جنديا إلى ديارهم بحلول ١٥ آذار/مارس. ولكن ذلك لم يحدث بعد لأسباب معينة، بما في ذلك حادث تحطم الطائرة العمودية في ٩ شباط/ فبراير، ما أدى إلى نقص في القدرات الجوية، علاوة على الحالة الراهنة في السودان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بحفظة السلام الإثيوبيين الذين فقدوا أرواحهم نتيجة لذلك الحادث المأساوي. وهناك خطط لبدء عملية إعادة الأفراد إلى ديارهم في ١٢ أيار/مايو على أن تكتمل خلال أسبوع. وفيما يتعلق بزيادة عدد أفراد الشرطة، اكتملت عملية اختيار ضباط الشرطة وتشكيل وحدات الشرطة، إلا أن إصدار ١٣٠ تأشيرة دخول لازمة لنشرهم من جانب حكومة السودان لا يزال معلقا. ويؤثر ذلك بصفة خاصة على الفريق القادم من الأردن والمطلوب لتنفيذ مهمة تقنية استطلاعية في أبيي قبل نشر وحدات الشرطة المشكلة من ذلك البلد.

وما دامت الجريمة هي التحدي الأكبر في منطقة أبيي، فإنني أطلب إلى المجلس أن يحث الطرفين على اتخاذ المزيد من الخطوات لمعالجة مسائل القانون والنظام. وأود اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لأطلب من السودان إصدار تأشيرات الدخول اللازمة على وجه السرعة لأجل تيسير نشر أفراد الشرطة التابعين للقوة. وفي الصدد نفسه، أرجو أن يواصل جنوب السودان المضي قدما في عملية التخطيط المشتركة لإنشاء دائرة شرطة أبيي.

وعملا بالطلب الوارد في القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨) يقترح التقرير المعروض على المجلس تعزيز العنصر المدني في القوة الأمنية المؤقتة بهدف دعم العملية السياسية. ويمكّن العنصر المدني المقترح البعثة من دعم الطرفين وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف التوصل إلى حلول يومية. فذلك التغيير المتواضع في دور البعثة ضروري لكي تتلاءم مع الحقائق في الميدان. ويكتسي الدعم المقترح أهمية خاصة بالنظر إلى صعوبة الظروف الداخلية في كلا البلدين. ومن المهم الحيلولة دون أن يصبح النزاع على أبيي والمناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان نزاعا خاملا آخر. ويجب الحفاظ على المكاسب التي حققتها القوة الأمنية المؤقتة.

وتواصل القوة الاضطلاع بدور معزز للاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول المنطقة الحدودية بين البلدين. ولا يسع البعثة إلا أن توفر بيئة مواتية للطرفين اللذين لا تزال جهودهما الذاتية

ضرورية. وأشعر بالارتياح للتحسن الكبير في العلاقات بين البلدين في العام الماضي، كما يدل عليه دور السودان في تيسير اتفاق السلام المجدد الذي توصلت إليه الأطراف في جنوب السودان، واستئناف عمليات النفط المشتركة. وينبغي أن يواصل السودان وجنوب السودان هذا المسار الإيجابي وأن يعززا التعاون بينهما للمضي قدما في حل منازعاتهما.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى أن من الضروري الحفاظ على المكاسب التي حققتها القوة الأمنية المؤقتة، فضلا عن الأهالي في أبيي والبناء عليها للمضي نحو حل سياسي للمسائل الحدودية بين السودان وجنوب السودان. وألتمس الدعم المستمر من مجلس الأمن لتوصيات الأمين العام، على النحو المبين في التقرير المعروض على المجلس، لمواصلة إعادة هيكلة البعثة وتمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الممتازة للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل. وأود أن أشكركم أيضا على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن للمرة الأولى عن تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) بشأن المسائل المعلقة بين جنوب السودان والسودان من جهة، وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق من جهة أخرى.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السلطات الوطنية وممثلي الدول في منطقة القرن الأفريقي على حفاوة ترحيبهم. وأعرب أيضا عن امتناني للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأعتزم مواصلة الشراكة الاستراتيجية بين مؤسستينا هاتين بدعم كامل من مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية في المنطقة، ولا سيما الدول في منطقة الخليج والبحر الأحمر.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد أصبح السودان وجنوب السودان نقف على مفترق طرق إذ يشهد كلاهما عمليات سياسية هامة الآن. ويواجهان تحديات تتعلق بالتنفيذ الفعال للاتفاق المجدد لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وعدم اليقين في التحولات السياسية الهشة التي يشهدها السودان. ومنذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها سلفي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فلا شك أن السودان يمر بتغيرات جذرية في أعقاب المظاهرات التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأفضت تلك الاحتجاجات إلى الإطاحة بالرئيس البشير في ١١ نيسان/أبريل. والسودان مهموم الآن، إذ لا يزال أصحاب المصلحة السودانيون بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق على الترتيبات الانتقالية والمؤسسية. ولا يحول الوضع الراهن في السودان دون ترسيخ التحسن الذي طرأ مؤخرا على العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان. ولكن ربما تحتاج السلطات الجديدة في السودان إلى بعض الوقت لاستئناف التعاون النشط في علاقات ثنائية كهذه، بما في ذلك ما يتعلق بمنطقتي الحدود وأبيي.

ويجب عدم التفريط في المكاسب التي تحققت في العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وقد تعززت تلك المكاسب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خاصة من جانب حكومة السودان التي يسرت التوقيع على الاتفاق المجدد ثم الشروع في تنفيذه لاحقا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي المقابل، وافق الرئيس كير على طلب الرئيس البشير للمساعدة في حل النزاع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال. ومنذ ذلك الحين، استضافت جوبا اجتماعات الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، بدءا بالمساعدة على توحيد مختلف الفصائل التابعة للحركة. وعقب بداية الاضطرابات في السودان في كانون الأول/ديسمبر، علقت المحادثات بين الفصائل ولم يحدد موعد آخر لاستئنافها.

وبعد الإطاحة بالرئيس البشير، هناك شعور بالقلق من أن غياب أحد الجهات الضامنة الرئيسية لاتفاق السلام المجدد قد يكون له أثر سلبي على تنفيذه. كما يبدو أن هناك مخاوف من أن تتأثر جهود السلام في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ومع مراعاة هذه الشواغل، ينبغي تشجيع البلدين على البقاء على المسار الصحيح. وينبغي أن يواصل السودان تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق السلام المنشّط، وينبغي أن يستمر جنوب السودان في الاضطلاع بدور بناء في حل النزاعات في السودان.

وقد شملت المكاسب البارزة المتبادلة التي تحققت في الفترة المشمولة بالتقرير تكثيفَ التعاون الثنائي في قطاع النفط، بعد أن قام السودان بمساعدة جنوب السودان على استئناف إنتاج النفط في حقول النفط الجنوبية في منطقة أعالي النيل الكبرى. وقد أدى ذلك إلى زيادة إنتاج النفط. وعلى نفس المنوال، اتفق البلدان على قيام السودان بمساعدة جنوب السودان على استئناف إنتاج النفط في حقول النفط الشمالية في نفس المنطقة. إن الإنتاج، الذي يُتوقع أن يبدأ في نهاية نيسان/أبريل، من المتوقع أن يضمن تدفّق ٧٠ ٠٠٠ برميل إضافي في اليوم. وقد أعلن وزير النفط في جنوب السودان أن الاضطرابات في السودان لم تؤثر في قطاع النفط في بلده.

وقد واصل السودان وجنوب السودان الانخراط في حوار بشأن المسائل الأمنية الثنائية، وإن لم يحرز أي تقدم جوهري يذكر. ويتجلى ذلك في التقدم المحرز بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وقد ركّز البلَدان، بالأحرى، على المسائل الثنائية الأخرى التي يعتبران أنها أكثر إلحاحاً. ولدينا وضع قائم بحكم الأمر الواقع. وفي غياب إدارة مشتركة وعدم إحراز تقدم بشأن الوضع النهائي لأبيي، تظلّ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أساسية في منع نشوب النزاعات القبلية والحد من التوترات بشأن أبيي.

وفي الأسابيع القليلة المقبلة، أعتزم أن أشجّع السلطات في الخرطوم وجوبا على تعزيز المكاسب التي تحققت وإعادة النظر في مسألة أبيي، مع التركيز على تنفيذ الترتيبات المؤقتة لإدارة أبيي والتواصل بشأن وضعها النهائي.

وأودّ الآن أن أنتقل إلى النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق والعملية التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وفي حين أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بياناً مؤيداً لحركة الاحتجاج، لا تزال قيادتها حذرة من استيلاء الجيش على السلطة وما تعتبره عملية متمحورة حول الخرطوم. ومع ذلك، فإن الانتقال السياسي في السودان قد يتيح الفرصة لبناء مؤسسات جديدة تكون أقدر على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات السودانية.

وبعد الإطاحة بالرئيس البشير مباشرة، أعلن المجلس العسكري الانتقالي وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد إلى أجل غير مسمّى في جميع أنحاء السودان، قابلته بالمثل الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق حتى ٣١ تموز/يوليه. ودعا المجلس العسكري الانتقالي أيضاً الجماعات المسلحة إلى الانضمام إلى عملية الانتقال السياسي. وقد شدّد الموقعون على إعلان الحرية والتغيير، بما في ذلك القوى السياسية التي تقف وراء حركة الاحتجاج، على أن حل النزاعات في السودان ينبغي أن يكون من أولويات الحكومة الانتقالية بعد إنشائها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لم يحرز أي تقدم في حل النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق اجتماعاً بين الأطراف الموقعة على اتفاق خارطة الطريق لعام ٢٠١٦. وفي حين اعتزم الفريق في البداية أن يناقش مع الموقّعين إمكانية مشاركة أحزاب المعارضة في عملية صياغة الدستور والانتخابات المتوقع إجراؤها في عام ٢٠٢٠، لم يتحقق

هذا المسعى. وقد أصرّ ثلاثةٌ من الموقّعين على خارطة الطريق – وهم حزب الأمة القومي، وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي – على مشاركة غير الموقعين في الاجتماع، على أساس أنهم يمثلون تحالف نداء السودان وليس منظمات كل منهم.

وقد رفض وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال لقاء حكومة السودان لمناقشة إمكانية مشاركة الحركة في الحوار الدستوري. وقد بيّنت الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال أنها ليست على استعداد لمشاركة المسؤولين الحكوميين بشأن هذه المسألة ما لم تقبل الخرطوم شرط الحركة المسبق بإجراء الحوار الدستوري خارج السودان، وهو طلب رفضته حكومة السودان آنذاك. وقد بيّنت الحركة مجدداً أن عملية التفاوض بشأن المنطقتين ينبغي أن تبدأ بالمحادثات السياسية تليها الترتيبات الأمنية، ويتلوها أخيراً وقف دائم لإطلاق النار.

ولا يزال زعيم الحركة يدّعي أن الشعب الذي تمثله منظمته يستحقّ نفس أحكام اتفاق السلام الشامل التي تم التفاوض بشأنها من أجل الجنوب، وهذا كان محكوماً بالفشل منذ البداية لدى حكومة السودان السابقة. وهذا يعني أن القضايا الخلافية الرئيسية الثلاث لا تزال بحاجة إلى المعالجة من خلال المفاوضات المقبلة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال والسلطات السودانية، بما في ذلك ما إذا كان يحق للحركة أن تطالب بحق تقرير المصير في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهو ما يصل إلى حدّ تعليق تطبيق الشريعة الإسلامية في هاتين المنطقتين، وإمكانية إبقاء الحركة على قواتها المسلحة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية في النظام السياسي السوداني يمكن مراجعتها في التحول السياسي الجاري، فإن استعداد السلطات الجديدة في الخرطوم للخروج على موقف من سبقوهم بشأن تقرير المصير ووحدة القوات المسلحة لم يتضح بعد.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن عملية الانتقال السياسي في السودان قد تُهيئ الفرصة لإعادة تحديد العلاقات بين المركز والأطراف على نحو ينهي التمييز القائم على أساس العرق والدين والانتماء الإقليمي. وبناء على إعلان وقف الأعمال العدائية من جانب واحد من قبل كل من السلطات السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، وبالتنسيق الوثيق مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى، سنشجع الطرفين على المشاركة في حل النزاعات في السودان على أساس نظام سياسي جديد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

وأعتقد أن الزملاء الجالسين حول هذه الطاولة يوافقون على أن هذا ليس من النزاعات الأقل تعقيداً التي نتابعها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الساعة الرملية التي لدينا، والتي مُلئت في اليوم الأخير من رئاستنا برمال جديدة. ونأمل أن يكون هذا حافزاً للدول الأعضاء على الامتثال للوقت المحدد، الذي أصبح الآن خمس دقائق ونصف الدقيقة.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام والمبعوث الخاص على إحاطتيهما الإعلاميتين. وترحّب الولايات المتحدة بالدور الذي يؤديه السيد أونانغا – أنيانغا وتتطلع بشوق إلى العمل معه.

ويسرّ الولايات المتحدة أن ترى أن تقرير الأمين العام الأخير عن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قد أشار إلى أن الحالة الأمنية في أبيي هادئة بوجه عام. وإننا نرحّب بتوسيع النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التعاون على تنمية الموارد النفطية في المنطقة الحدودية، ونقدّر الالتزام بين السكان المحليين للحفاظ على السلام.

وتودّ الولايات المتحدة أن تُعرب عن الشكر الخاص لإثيوبيا على ما قدمته من مساهمات في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. فلولا إثيوبيا، لما كان الاتجاه الإيجابي عموماً للتطورات في أبيي ممكناً.

وعلى الرغم من أن الأوضاع السياسية في الخرطوم وجوبا لا تزال متقلّبة، يشير تحسّن العلاقات بين السودان وجنوب السودان واستقرار البيئة الأمنية إلى أن هناك إمكانات كبيرة لهذين البلدين للاستفادة من المصالح المشتركة على طول حدودهما المشتركة والعمل معاً من أجل حلّ المنازعات الحدودية. وبينما نُثني على الاتحاد الأفريقي لمشاركته في المسائل الحدودية المعلقة ودعمه لمعالجتها، نلاحظ أن المجلس لم يتلقّ معلومات مستكملة عن حالة جهود الاتحاد الأفريقي المبذولة على الرغم من الطلبات المتكررة لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. إن المشاركة السياسية المستمرّة من جانب الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل الحدود بين السودان وجنوب السودان أمر أساسي لضمان أن يواصل البلَدان الالتزام والمشاركة في حل هذه المسائل. إن الاستفادة من الاتجاهات الأخيرة لتسوية القضايا الحدودية في هذا الوقت من شأنها أن يعزز الاستقرار في المنطقة ويمكن أن يكون مكسباً سهلاً للاتحاد الأفريقي لدى الحكومتين الوليدتين في جوبا والخرطوم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وافق مجلس الأمن بالإجماع في سياق اعتماد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على أن تحسن الحالة الأمنية في أبيي يقتضي إدخال تعديلات على بعثة حفظ السلام (انظر S/PV.8400). وتلاحظ الولايات المتحدة بخيبة أمل أنه لم يجر بعد تنفيذ الخفض في عدد القوات والزيادة في عنصر الشرطة على نحو ما أقره المجلس والأطراف. وندعو السودان إلى منح تأشيرات دخول لقوات شرطة الأمم المتحدة القادمة دون تأخير، وندعو إثيوبيا إلى سحب حفظة السلام، تمشيا مع الولاية الحالية.

وعلى سبيل المتابعة لمبادرة الأمين العام للتوصية بإعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة من أجل تجديد الولاية المقبلة، تؤيد الولايات المتحدة مواصلة المضي قدما في الجهود التي بذلها هذا الجهاز في خريف عام ٢٠١٨.

أولا، تدعو الولايات المتحدة إلى خفض عدد الأفراد النظاميين في القوة الأمنية المؤقتة بقدر معقول. ويجب أن يتجسد تحسن البيئة الأمنية والتطورات الثنائية الإيجابية بين السودان جنوب السودان في تكوين القوة الأمنية المؤقتة ومستوى القوات.

ثانيا، تدعو الولايات المتحدة إلى زيادة عدد أفراد الشرطة المنتسبين للقوات في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. وعلى نحو ما لاحظ الأمين العام، فإن ثمة حاجة لتغيير التوجه نحو بعثة ذات طابع شرطي لضمان استمرار القوة الأمنية المؤقتة في الوفاء بدورها الرئيسي في حماية المدنيين والحد من التهديدات ذات الطابع الإجرامي في الغالب.

ثالثا، تدعو الولايات المتحدة إلى وجود عنصر قيادة مدنية في القوة. فعنصر القيادة المدنية هذا يمكن أن يزيد من تيسير التعاون بين الأطراف لتهيئة مجال للتوصل إلى حل سياسي. ومن شأن تلك التغيرات الموصى بها إعادة تشكيل القوة الأمنية بشكل مناسب لتتناسب على نحو أفضل مع البيئة الأمنية والسياسية على أرض الواقع.

أخيرا، فيما يتعلق بتقارير الأمانة العامة عن أداء القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، تدعو الولايات المتحدة إلى تحسينات نوعية وكمية في المعلومات المقدمة إلى المجلس، تمشيا مع القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، الذي ينص على تقديم تقارير موحدة ومفصلة بشكل واضح على مستوى جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في الختام، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق السلام والأمن في منطقة أبيي والمنطقة، وتتطلع إلى العمل مع المجلس والأطراف لضمان تكيف القوة الأمنية المؤقتة مع البيئة السياسية والأمنية الراهنة.

السيد البناي (الكويت): أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لعمليات السلام وللمبعوث الخاص للأمين العام على إحاطتيهما. وأود اليوم مناقشة ثلاثة أمور، هي: الأوضاع في منطقة عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وتطوير البعثة، والمضي قدما.

إن دور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة الباعث للاستقرار في أبيي يعد محل تقدير ومدعاة للنظر في زيادة اهتمام المجلس بالإقليم من أجل ألا يتضرر استقراره بأي أحداث محيطة به. ونعرب عن قلقنا لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/319) عن تواجد عناصر مسلحة من خارج الإقليم، وهو واحد من جملة أمور تستدعي الإسراع في إنشاء شرطة أبيي. ونتمنى أن يواصل البلدان عقد اجتماعات دورية للجنة الرقابة المشتركة لأبيي وأن يعملا نحو تحقيق المؤشرات الواردة في قراري المجلس ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٥ (٢٠١٩).

كما نرحب بتواجد المبعوث الخاص، السيد أونانغا – أنيانغا، معنا اليوم. ونمد يدنا له مجددا من أجل توطيد السلم والاستقرار في عموم القرن الأفريقي، الذي يُعد جزءا حيويا من دولنا العربية ومحيطها الاستراتيجي.

ونرحب بالدور المحوري للقوة الأمنية المؤقتة في أبيي، ونأخذ علما بتوصيات الأمين العام في تقريره المعروض أمامنا. وإذ نؤكد دعمنا للبعثة ومسؤوليها ودعوتنا لتسهيل إجراءات البعثة، فإننا ندعو كذلك إلى التدرج والتأني في تطوير البعثة حفاظا على أمن أبيي وسكانه وحفظ السلام فيه. كما نرحب بتطبيق القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨) عبر تخفيض حجم القوات العسكرية في القوة، واختيار الأردن بصفته دولة مساهمة بأفراد شرطة لتقديم وحدة شرطة نظامية. ونتطلع إلى مباشرة تلك الوحدة لأعمالها في أبيي في أقرب وقت ممكن.

كما نجدد التأكيد على ضرورة توافق أعضاء المجلس على التعامل مع ما يرد في التقرير من توصيات قبل تناولها في مشروع قرار ولاية البعثة، مقدرين لوفد الولايات المتحدة حرصه على تواصله الدائم بصفته القائم على الصياغة وسعيه نحو تقريب المواقف نحو تمديد ولاية البعثة.

نشهد جميعا ما يمر به السودان وجنوب السودان في هذه المرحلة الانتقالية المفصلية، كل حسب ظروفه وجدوله الزمني وبتوافق شعبه. ولذلك، فإن على مجلسنا التروي في وتيرة ما يطلبه من البلدين. ونشير إلى التقدم الذي أحرزه البلدان في تحقيق المؤشرات المتعلقة بترسيم الحدود ونرحب به، ونتطلع إلى تطبيق ما تبقى من اتفاقات ثنائية لإنشاء كافة المؤسسات المنصوص عليها ولدعم سكان أبيي وتخفيف حدة أي نزاع ونزع فتيل أي توتر.

ونكرر موقفنا بأن أي خطوة قادمة يجب أن تبني بعد مشاورة وموافقة الأطراف، وليس قبلها. وهذا هو أحد مبادئ حفظ السلام الثلاثة، على أن نأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الداخلية في البلدين عبر قرار يحدد ولاية قابلة للتطبيق في ظل الظروف الحالية.

ختاما، أجدد استعداد الكويت للتعاون مع السودان وجنوب السودان وأعضاء المجلس والأمانة العامة نحو تحقيق الحل النهائي في أبيي.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام، جان – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية الهامة. كما يود وفد بلدي أن يهنئ السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا على تعيينه في منصب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي. ونشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، ونشجعه على مواصلة العمل مع جميع الأطراف. سأركز في بياني اليوم على ثلاث رسائل رئيسية.

أولا، لا يزال وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أمرا أساسيا بالنسبة لتحقيق الاستقرار في أبيي وعلى

طول المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان. ويسر إندونيسيا أن الحالة الأمنية في أبيي لا تزال هادئة بوجه عام، باستثناء حوادث عنف متفرقة، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام (S/2019/319). ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على الجهود المتواصلة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لتيسير التعاون والوساطة وبناء الثقة بين القبائل في أبيي. وفي الواقع، فإن تحسين العلاقات بين القبائل قد أدى إلى إنشاء سوق أمييت المشتركة، التي أصبحت مركزا اقتصاديا نشطا، يتيح فرصا من أجل التعايش السلمي بين مختلف القبائل في أبيي. كما تثني إندونيسيا على الدور الهام الذي يضطلع به عنصر الشرطة في القوة الأمنية المؤقتة في تعزيز القانون والنظام، بوسائل منها بناء قدرات لجان الحماية المجتمعية للتصدي لزيادة الإجرام وفي غياب قوة شرطة أبيي.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أتيحت لسفير بلدنا في الخرطوم فرصة لزيارة أبيي ليرى بنفسه ثمار عمل القوة الأمنية المؤقتة. وعلى نفس المنوال، يعرب وفد بلدي أيضا عن التقدير للدعم الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وهي أداة هامة للحفاظ على الاستقرار على طول المنطقة الحدودية. ويسرنا أن نرى تحسنا ملحوظا في تنفيذ الآلية، بالمقارنة مع السنوات السابقة، بما في ذلك صوب الوفاء بالنقاط المرجعية المبينة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، علينا أن نواصل تشجيعنا القوي للسودان وجنوب السودان على حل المسائل المعلقة بينهما. ويأسف وفد بلدي لعدم إحراز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلق بالترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، بما في ذلك إنشاء مؤسسات مشتركة مؤقتة. وفيما يتعلق بالقوة الأمنية، تلاحظ إندونيسيا أيضا عدم إحراز تقدم بشأن المسائل البالغة الأهمية، بما في ذلك الانسحاب الكامل للقوات من المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح وإنشاء مكاتب الجمارك والهجرة. كما أننا لم نشهد حتى الآن عقد اجتماعات منتظمة للآلية السياسية والأمنية المشتركة. ويتعين على السودان وجنوب السودان الاستفادة من الاستقرار الناجم عن وجود القوة الأمنية المؤقتة، فضلا عن التحسن الكبير في علاقاتهما الثنائية، لحل مسألة أبيي والمسائل الحدودية. وينبغي للمجتمع الدولي دعم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في عمله مع البلدين لتشجيعهما على تنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاق التعاون لعام ٢٠١٢ من دون تأخير.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثالثة في بياني. إننا ندرك التغيرات التي طرأت على بيئة عمل القوة الأمنية المؤقتة منذ إنشائها في عام ٢٠١١. كما يجب ألا نغفل عن وجود طائفة كبيرة من التحديات الصعبة التي يواجهها كل من السودان جنوب السودان حاليا.

وبالنسبة لإندونيسيا، الأولويات واضحة – وهي الحفاظ على العديد من المكاسب الهامة التي تحققت طوال عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتعزيزها وضمان مراعاة مصالح السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وفي ذلك السياق، نرى جدوى اقتراح الأمين العام في إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة بغية تنشيط العملية السياسية. ولكي تكون إعادة التشكيل فعالة، يشدد وفد بلدي على أهمية تأمين الدعم للسودان ولجنوب السودان، مع الأخذ في الاعتبار آراء البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة.

وتساهم إندونيسيا بحفظة السلام في الميدان في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، وستواصل المساهمة بالمزيد إذا لزم الأمر. وسنواصل دعم تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، ونحن على استعداد للإسهام بشكل بناء في المناقشة. وتود إندونيسيا أيضا أن تشيد بجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب

شركائها، التي تقدم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال التعافي إلى المحتاجين في أبيي.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تعازينا للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي وحكومة وشعب إثيوبيا على فقدان ثلاثة من حفظة السلام الإثيوبيين الذين لقوا حتفهم في مأساة تحطم طائرة هليكوبتر في شباط/فبراير. فليتغمد الله برحمته الإخوة الذين فقدناهم ذلك اليوم، وسنواصل تقدير مساهمتهم في تحقيق السلام والأمن. ويؤكد وفد بلدي مجددا دعمه الراسخ للسودان وجنوب السودان في إيجاد حل سلمي للمسائل العالقة، بما في ذلك من خلال مشاركته في القوة الأمنية المؤقتة.

وبالمناسبة، سيدي الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على الساعة الرملية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلى ممثل إندونيسيا ببيانه في أقل من خمس دقائق ونصف، وأشكره على ذلك.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يسرني أن أرحب بالسيد بارفي أونانغا – أنيانغا هنا في مجلس الأمن في منصبه الجديد بصفته المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي. وأتمنى له كل النجاح في مهمته لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في سياق تغيير عميق في المنطقة، ويحدوني الأمل في أن تؤدي هذه الجهود إلى إحلال السلام الدائم وتهيئة ظروف أفضل وأكثر إنصافا للجميع. وأود أن أشكره، وكذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون – بيير لاكروا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين والثريتين بالمعلومات، كما هو الحال دائما.

وأود أن أتناول بإيجاز نقطتين من النقاط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لوفد بلدي.

أولا، إن العملية السياسية للأسف لم تحرز تقدما كافيا. وفرنسا تأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق عام ٢٠١١ المتعلق بالترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، كما ذكر مقدما الإحاطتين الإعلاميتين. ويدعو الأمين العام، في آخر تقاريره (S/2019/319) الأطراف إلى استئناف العملية السياسية حتى لا تنضم مسألة أبيي إلى القائمة الطويلة للنزاعات المجمدة. إننا نشاطر هذا القلق وندعو الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها دون تأخير.

ومجرد وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لن يكون كافيا لتسوية مسألة أبيي. فما من شيء آخر عدا الالتزام الصادق والحازم من الطرفين بحل خلافاتهما، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سيمكّننا من إحراز تقدم صوب حل دائم. وإنشاء دائرة شرطة أبيي واجتماع لجنة الرقابة المشتركة خطوتان أساسيتان في ذلك الاتجاه. وفي ذلك الصدد، أود أن أسأل مقدمي الإحاطات الإعلامية عن احتمالات حدوث ذلك. إن الحالة السياسية الراهنة ليست أمرا حتميا. لقد شهدنا في الأشهر الأخيرة أن اهتمام المجلس أدى إلى تشجيع إحراز تقدم بشأن ترسيم الحدود. وتمثل التطورات السياسية في السودان فرصة علينا أن نغتنمها لتشجيع الأطراف على استئناف العملية السياسية.

ثانيا، يجب علينا المضي قدما في إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. إن التوصيات التي قدمها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس (S/2018/778) وتقريره الأخير يوفران أساسا جيدا لإعادة تشكيل القوة. وفرنسا تؤيد زيادة تعزيز عنصر الشرطة في القوة الأمنية المؤقتة لمواجهة تحدي الجريمة، لا سيما في سوق أمبيت المشتركة. وتهدف قوات الشرطة تلك للحيلولة دون تصاعد التوترات بين المجتمعات المحلية التي ما برحنا نشهدها، والتي غالبا ما تتأصل في سرقة الماشية. وفي ذلك الصدد، يؤسفني عدم إرسال وحدة الشرطة الأردنية التي كان من المقرر نشرها بسبب عدم إصدار التأشيرات. وفرنسا تدعو السلطات السودانية إلى بذل قصارى جهدها لتيسير تنفيذ القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨) في أقرب وقت ممكن.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أيضا تعزيز العنصر المدني للبعثة بنشر قسم سياسي وتعيين مدني كنائب لرئيس البعثة. ومن شأن ذلك أن يتيح للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي منع نشوب النزاعات المحلية بشكل أفضل وتعزيز التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان. ونوافق على أن القوة الأمنية المؤقتة يجب أن تدعم العملية السياسية بشكل أكثر نشاطًا، بدون حل مكان الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يحظى بدعمنا الكامل. ونؤيد أيضا تعديل قوام القوات، ونعتقد أنه يمكن إجراء خفض متوسط في مجموع قوام القوة دون التأثير على فعالية البعثة.

وفي الختام، أود أن أثني على عمل القوات الإثيوبية، التي تسهم يوميا في تحقيق استقرار الحالة في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان.

السيد ترويولوس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أتقدم بالشكر إلى السيد لاكروا والسيد أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونرحب بالهدوء النسبي في منطقة أبيي، رغم أننا نشعر بالقلق إزاء الحوادث المتفرقة للعنف القبلي ووجود عناصر مسلحة ووفرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن تزايد الإجرام الناتج عن الحالة الاقتصادية الصعبة. ويحدونا الأمل في ألا تقوض تلك الأحداث الهدوء السائد، الذي نعتقد أن وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يظل بالغ الأهمية لتحقيقه.

كما نتشاطر مشاعر الإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي وقلق الأمين العام إزاء تكثيف الخطاب السياسي بشأن الاستيلاء على منطقة أبيي. ونأمل ألا تتصاعد تلك الأحداث وأن تظل قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية وقيادتهما ملتزمتين بالتعايش السلمي وألا تمنعهما عن ذلك العناصر التي تحاول عرقلة العملية. وندعو السودان وجنوب السودان إلى مواصلة تعزيز التقدم الإيجابي المحرز حتى الآن. وفي ذلك الصدد، نهنئ السودان وجنوب السودان على استئناف عمليات النفط المشتركة.

بيد أنه على الرغم من ذلك التقدم، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فالمنطقة المتنازع عليها بين البلدين يجب ألا تصبح نزاعا آخر يستعصي على الحل. ومن الضروري مواصلة العملية السياسية والتوصل إلى اتفاق يحسن حياة الناس في المنطقة – السكان الذين تتزايد احتياجاتهم الإنسانية، بمن في ذلك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في حالة من الضعف.

إن عامل الوقت أساسي، ولا سيما في خضم العملية الجارية لإعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. وبدون خطة سلام مستدامة ومغادرة قوات الأمم المتحدة في نهاية المطاف، ستصبح احتمالات تجدد النزاع كبيرة للغاية. وإن أخذنا التاريخ عبرة، سنعلم أن نشوب نزاع جديد بين الجانبين يمكن أن تكون له نتائج مدمرة. ونأمل أيضا ألا تؤثر التغيرات الحالية في الخرطوم سلبا على أبيي. وفي ذلك الصدد، ننوه بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإقامة عملية انتقالية توافقية تقودها القوى المدنية في السودان.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة، نرحب بزيادة عناصر الشرطة واقتراح تعزيز الدعم السياسي، الذي سيساعد باختصار على خفض العدد المتزايد من الجرائم المرتكبة وإدارة العلاقات بين القبائل بفعالية، وعلى الحفاظ على السلام في المنطقة بشكل عام.

ومن الجوانب الأخرى التي تكتسي أهمية خاصة، والتي نود التأكيد عليها، التزام القوة الأمنية المؤقتة بزيادة عدد النساء في البعثة، كما يتضح من نشر مستشارة معنية بشؤون حماية الأطفال والنساء في منطقة أبيي وإشراك القيادات النسائية من قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك في مبادرات المساواة بين الجنسين

وحقوق المرأة. وفي السياق نفسه، نشيد بعقد عدة حلقات دراسية عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز بوجه خاص على دور المرأة بوصفها عنصرا فاعلا في تحقيق السلام وتمكين المرأة من الاضطلاع بمزيد من الأدوار النشطة في آليات تسوية النزاعات القبلية.

وهناك عنصر آخر أوسع نطاقا لا يمكن إنكار أهميته هو ضرورة الوفاء بولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي المتعلقة بحماية المدنيين وحفظ السلام في المنطقة. ونشعر بالتفاؤل حيال التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ خمسة من المعايير المحددة، بما فيها الموافقة على الدوريات الجوية والبرية في المناطق الحدودية وإنشاء قاعدتين للعمليات وأنشطة التوعية الأهلية وعقد اجتماعات للآلية السياسية والأمنية المشتركة وإخلاء المناطق الحدودية من السلاح. ونثني بصفة خاصة على إعادة تفعيل لجنة الحدود المشتركة واللجنة المشتركة لترسيم الحدود.

وفي الختام، إن وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وما تقدمه من دعم إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، أدى دورا حاسما في استقرار منطقة أبيي، ولا سيما في ما يتعلق بالتقارب بين جوبا والخرطوم وبين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. ومع ذلك، فمن أجل استدامة التقارب، يجب على كل من السودان وجنوب السودان أن يفعلا أكثر من ذلك في أقرب وقت ممكن، من أجل الوفاء بالتزاماتهما. ويجب علينا نحن في المجلس، أن نواصل السعي إلى إيجاد سبل لجعل عمليات القوة أكثر فعالية. وفي النهاية، فإن هذين العنصرين معا سيتيحان للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي مواصلة العمل بنجاح.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام، جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب أيضا بالسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا في منصبه الجديد بصفته المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي، ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه.

ونود أن نبدأ بتسليط الضوء على دور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في أبيي، وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. إن وجودها في مناطق الاضطرابات الاستراتيجية ودورها الاستباقي كوسيط بين المجتمعات المحلية قد مكنها من الاستجابة بفعالية للعنف في تلك المناطق. إننا نولي أهمية متساوية للدعم الذي تقدمه البعثة من أجل بناء القدرات في مجالات رئيسية من قبيل الحفاظ على القانون والنظام، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا إشراك المرأة في لجان الحماية المجتمعية.

وفيما يتعلق بالقانون والنظام، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى إنشاء قوة للشرطة في أبيي. وندعو حكومة جنوب السودان إلى مواصلة جهودها للتخطيط المشترك من أجل إنشاء تلك القوة، كما ندعو حكومة السودان إلى التعجيل بإصدار التأشيرات لأفراد شرطة القوة الأمنية المؤقتة حتى يتمكنوا من الإسهام الكامل في إرساء سيادة القانون في أبيي في أقرب وقت ممكن.

ونلاحظ أيضا مع القلق أن التضخم والأزمة الاقتصادية في كل من السودان وجنوب السودان قد أديا إلى تفاقم الحالة الإنسانية في أبيي. ونرحب بالجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني لمعالجة هذه الحالة من خلال المساعدة الغذائية، والخدمات الصحية، وبناء القدرات، والأنشطة التعليمية، من بين أمور أخرى. ويحدونا الأمل في أن يتسنى للتعاون الدولي مواصلة توفير الموارد اللازمة لمشاريع التنمية وإقامة الخدمات الأساسية الكافية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته كلتا الحكومتين بشأن ترسيم الحدود. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأنه لم يُحرز أي تقدم بشأن المسائل الرئيسية مثل استكمال انسحاب القوات من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، والإنشاء الكامل لممرات العبور الحدودية، فضلا عن مكاتب الجمارك والهجرة.

ونحن على ثقة بأن حكومتي السودان وجنوب السودان ستستغلان التطورات الأخيرة في المنطقة من أجل المضي قدما في اتخاذ تدابير ملموسة تفضي إلى تسوية مسألة وضع أبيي، وتعيين حدودهما المشتركة بشكل كامل. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا لتوصيات الأمين العام المتعلقة بتحسين العنصر المدني للبعثة، وذلك بهدف زيادة سلاسة التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع لها. ونعتقد أنه لا يمكن تأجيل مسألة أبيي إلى أجل غير مسمى. إن بناء السلام المستدام يتطلب إحراز تقدم في العملية السياسية من خلال لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والآلية السياسية والأمنية المشتركة.

وأود أن أختتم بالإعراب عن أملنا في أنه، بالرغم من الظروف الصعبة، ستتمكن حكومتا السودان وجنوب السودان من تحقيق التقدم المشترك الذي سيؤدي إلى تسوية مسألة وضع أبيي وتعيين الحدود المشتركة. ويجب أن يواصل المجلس دعم الطرفين. كما يجب أن تظل القوة الأمنية المؤقتة في منطقة أبيي، وأن توائم ولاياتها مع الحالة على أرض الواقع، وتهيئ الحيز اللازم للتوصل إلى حل سياسي ناجع للنزاع.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن الترحيب الحار بعودة المبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا إلى مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل معه بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

وأعتقد أننا جميعا نوافق على أن هذه مسألة معقدة جدا. ويخطر ببالي أيضا أن هذا وقت مهم لمناقشة هذه المسألة في ضوء الاضطرابات الكبيرة في السودان، والتي أشار إليها المبعوث الخاص. ونشاطره رأيه بأن من المهم تماما للسلطات السودانية وحكومة جنوب السودان مواصلة التعاون، رغم ما يحدث على أرض الواقع، وتنفيذ اتفاقاتهما بشأن الحدود.

كما أنني أتفق تماما مع الاتجاه الذي حدده كل من مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم بشان التطورات الأخيرة. فهناك الكثير مما يستحق الترحيب به خلال الأشهر الستة الماضية. وعموما، فإن الحالة الأمنية في أبيي ما انفكت هادئة، على الرغم من حدوث حالات عنف متفرقة. وينبغي لنا أيضا أن نرحب بتحسن التعاون بين حكومة جنوب السودان والسلطات في السودان، وبالتقدم المحرز إزاء النقاط المرجعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ومع ذلك، لا يزال لدينا اثنين من الشواغل الرئيسية.

أولا، نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها اليوم وكيل الأمين العام لاكروا بشأن التوترات الطائفية، والخطاب السياسي، والإجرام الذي يفاقمها. ولا يزال هذا هو التحدي الأكبر للاستقرار، ونعتقد أن الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للوساطة المحلية، وللحماية المجتمعية والمبادرات القضائية لا يزال بالغ الأهمية تماما، شأنه في ذلك شأن النشر الكامل لموارد شرطة القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. وفيما يتعلق بهذه المسألة، لم نزل، شأننا في ذلك شأن الكويت والولايات المتحدة، نشعر بقلق كبير إزاء التأخير في إصدار التأشيرات للموظفين الرئيسيين، ولا سيما وفد الاستطلاع التقني الأردني. ونحث السلطات السودانية على إصدار تلك التأشيرات دونما إبطاء. وأود أن أطلب من الزملاء السودانيين إطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن إصدار تلك التأشيرات أثناء مداخلاتهم.

ويتعلق شاغلنا الثاني بالمسألة التي أثارها سفير بيرو – الحالة الإنسانية في أبيي – والتي سببها كما قال، التضخم السريع والأزمات الاقتصادية في كلا البلدين. وستقدم المملكة المتحدة ٤٠ مليون دولار هذا العام للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ من أجل مساعدة أكثر المجتمعات ضعفا واستبعادا في السودان، في ما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية والاحتياجات الصحية. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في هذا الصدد .

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة التجديد المقبل لولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، نشيد فعلا بالعمل الهام الذي تقوم به البعثة في الميدان، لا سيما فيما يتعلق بالوساطة بين مختلف الأطراف. ولذلك، فإننا نؤيد التوصية الداعية إلى تجديد الولاية لمدة ستة أشهر. ونتفق، رغم ذلك، مع أعضاء المجلس الذين قالوا إن البعثة لا تحتاج إلى التكيف مع الحالة على أرض الواقع. ولذلك، نؤيد أيضا التوصية بتعزيز العنصر المدني للبعثة من أجل مساعدتها على دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع لها.

السيدة فان فليربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*) في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، فضلا عن المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين.

إننا ندرك الحالة السياسية الراهنة في السودان، ومسألة أبيي المرتبطة بها ارتباطا وثيقا. وتواصل بلجيكا رصد التطورات عن كثب، وتشجع الطرفين على مواصلة حوارهما من أجل التوصل إلى حل ينشئ هيئة انتقال سياسي بقيادة مدنيين، بما يتماشى مع إرادة شعب السودان.

ونرحب بكون الحالة الأمنية في منطقة أبيي لا تزال هادئة نسبيا. وهي مع ذلك، لا تزال متوترة وغير قابلة للتنبؤ بها بسبب التحديات المستمرة على الجبهات السياسية والإنسانية والاقتصادية.

ويمكن أن تتدهور الحالة بسرعة، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب غير مقبولة على المدنيين. ولذلك نتفق تماما مع الأمين العام على أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لا يزال أمرا في غاية الأهمية. وأود أن اشدد على نقطتين وهما، الحاجة إلى حل سياسي ودور القوة الأمنية في ذلك الصدد.

التزم المجلس منذ وقت طويل بالسلام والأمن في منطقة أبيي، ويجب أن يواصل القيام بدور في منع العنف. فالاستقرار في المنطقة يظل هدفنا الرئيسي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقات عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ على عاتق حكومتي البلدين. ومع ذلك، من الواضح أنه لم يُحرز أي تقدم منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من حيث الوفاء بالالتزامات التي اتفق عليها الطرفان. وتبرز الملاحظات السياسية العدوانية المتزايدة، التي أشارت إليها القوة الأمنية، ضرورة وإلحاحية تجديد الحوار.

وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع حكومتي السودان وجنوب السودان على العمل بسرعة على إنشاء آليات مشتركة، وأن تحرزا تقدما في عملية ترسيم الحدود، وأن تضعا، في الأجل الطويل، حلا سياسيا لتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي وغيرها من منازعات الحدود. ونهيب بفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس مبيكي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي تنشيط دعمهما للحوار السياسي بين الطرفين.

لقد أنشئت القوة الأمنية المؤقتة في عام ٢٠١١، كما يدل على ذلك اسم البعثة، بوصفها قوات أمن انتقالية. وقد تطورت البيئة التي تعمل فيها منذ ذلك الحين. سيتعين على المجلس تجديد ولاية البعثة في غضون أسبوعين، وينبغي تكييف الولاية مع الحالة. وثمة حاجة إلى إيجاد حل سياسي دائم لأبيي. ويجب على المجلس أن يكفل بألا يتحول النزاع بين السودان وجنوب السودان على أبيي والمنطقة الحدودية إلى نزاع مجمد آخر.

نؤيد توصيات الأمين العام، ولا سيما التوصية المتعلقة بتعزيز العنصر المدني في البعثة الذي أشار إليه زميلي الفرنسي أيضا بغية تيسير تنشيط العملية السياسية واستنباط استراتيجية ممكنة للخروج.

ينبغي للمجلس أيضا أن ينظر في كيفية موائمة العنصرين العسكري والشرطي في البعثة للتصدي بفعالية للتحدي المتمثل في ارتفاع معدلات الجريمة في المنطقة في ظل انعدام وجود قوات

الأمن الوطنية. وندعو الطرفين إلى تيسير عمليات البعثة، بما في ذلك إصدار التأشيرات.

أود أن اختتم كلمتي بالقول إن الحوار هو الخيار الوحيد لحل مسالة أبيي. ولا يزال وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حاسما لاستقرار المنطقة، ولكن لا يمكن لها أن تحل محل دور الدولة. والتسوية السياسية وحدها هي التي يمكن أن تتصدي لأسباب الصراع وتكفل الاستقرار في الأجل الطويل في السودان وجنوب السودان. ولذلك يجب على المجلس أن يكفل رفد البعثة بالموارد اللازمة لدعم تحقيق ذلك الهدف الأساسي.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفدي السيد جان – بيير لاكروا والسيد بارفي أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما الإعلاميتين عن تطور الحالة في أبيي، وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقد حملت ملاحظاتهما وتوصياتهما، التي نرحب بأهميتها، وفدي على إبداء التعليقات التالية بشأن الحالات الأمنية والسياسية والإنسانية، وكذلك بشأن ولاية القوة.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، يلاحظ وفدي بقلق استمرار الأعمال الإجرامية والعنف الطائفي على الرغم من الاستقرار النسبي السائد في منطقة أبيي. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بدور القوة الأمنية في تحقيق الاستقرار وبالتزام قادة المجتمعات المحلية بالدخول في حوار كوسيلة لحل خلافاتهم، وهذا مثال جيد على إدماج السكان الوطنيين في جهود بناء السلام وتعزيز التعايش السلمي بين الطائفتين المقيمتين في منطقة أبيي. ويؤيد بلدي بقوة تلك المبادرة الجديرة بالثناء، ويشجع القوة الأمنية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على مواصلة السير على هذا الدرب.

لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تزايد تعكير صفو السلام، الأمر الذي جعل من الضروري للأطراف السودانية والسودانية الجنوبية أن تنشئ بصورة مشتركة دائرة شرطة أبيي، وأن تنشر بسرعة وحدات الشرطة المشكلة، وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات المبرمة بين الطرفين. وتدعو كوت ديفوار جميع الأطراف إلى التعجيل بعملية تنفيذ تلك الإجراءات.

أما فيما يتعلق بالحالة السياسية، فيلاحظ بلدي مع الأسف أن الطرفين لم يتمكنا من الاستفادة من التحسن الذي حدث مؤخرا في علاقاتهما للتعجيل بتنفيذ أحكام الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي.

لذلك، تحث كوت ديفوار الأطراف السودانية والجنوبية السودانية على العمل من أجل النشر السريع لإدارة مشتركة لمنطقة أبيي بهدف توطيد المكاسب التي تحققت بدعم من القوة الأمنية. ويحث بلدي أيضا المجتمعات المحلية على الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تعرض للخطر الاستقرار الحالي، واختتام المفاوضات بشأن الوضع النهائي لأبيي، والجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود.

على الصعيد الإنساني، يثني وفد بلدي على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، التي، رغم الصعوبات التي تواجهها، تبذل جهودا كبيرة لتقديم المساعدة على مستويات عديدة للسكان الذين يعيشون في منطقة أبيي، مما يساعد على تلبية الاحتياجات العاجلة في مجالات الصحة والتعليم، والاحتياجات المعيشية للفئات الضعيفة من السكان. ويرى وفدي أيضا أن هذه الجهود تستحق أكبر قدر من الاهتمام والدعوة من أجل استمرار تعبئة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

إذ أختتم كلمتي بمسألة تنفيذ ولاية القوة الأمنية الخاصة، فإن كوت ديفوار تشيد بالدعم القيم الذي قدمته القوة إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من حيث تحقيق الاستقرار

في منطقة أبيي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن قرار المجلس بالإجماع بتمديد ولاية القوة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر يكرس اعترافه بالتقدم الذي أحرزته الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٣ من القرار ٢٤٣٨ (٢٠١٨). وينبغي للطرفين السوداني والسوداني الجنوبي أن يلمسا في ذلك القرار تشجيع المجلس على العمل بجهد أكبر لإيجاد حلول دائمة لمنازعاتهما الحدودية بتنفيذ اتفاقات الحدود وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

بينما ترحب كوت ديفوار بتجديد ولاية القوة الأمنية الخاصة، ترى أيضا أنه من أجل رفع كفاءة القوة إلى الحد الأقصى، والحفاظ على المكتسبات التي حققتها خلال السنوات الثماني التي قضتها في أبيي، ينبغي تعديل الولاية لكي تعكس الاتجاهات التي لوحظت في الميدان. وفي هذا الصدد، تحيط كوت ديفوار علما بدعوة الأمين العام إلى تعزيز العنصر السياسي للقوة الأمنية الخاصة، دعما للجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

في الختام، ترحب كوت ديفوار بتجديد ولاية القوة في ضوء توصيات الأمين العام وجميع الجهات الفاعلة المشاركة في حل مسألة أبيي، ولا سيما السودان، وجنوب السودان، وأثيوبيا والاتحاد الأفريقي.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): نحن ممتنون للسيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد بارفي اونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وندعم المبعوث الخاص في دوره الجديد المهم جدا.

في الوقت الحاضر، الحالة مستقرة عموما في منطقة أبيي. وخلال الأشهر الستة الماضية، عززت حكومتا السودان وجنوب السودان تفاعلهما بشأن مسألة أبيي وتعاونتا بهمة مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الاضطلاع بولايتها. ولا تزال آليات العمل الحكومية الدولية، من قبيل الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الحدود المشتركة، تعمل بشكل طبيعي. ويبين هذا استعداد الحكومتين للتعاون في تسوية مسألة أبيي، وهو أمر نرحب به. غير أنه لا تزال هناك، في الوقت نفسه، تحديات كثيرة في المنطقة. إن التوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة أمر مهم لضمان الاستقرار في كلا البلدين والمنطقة ككل. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل رصد الحالة ودعم البلدان الأفريقية من أجل حل المشاكل الأفريقية بسبل أفريقية.

وينبغي أن يتركز عملنا في المرحلة المقبلة على جانبين محددين. أولا، ينبغي لنا مواصلة تعزيز التعاون الجيد بين حكومتي السودان وجنوب السودان من أجل التوصل إلى حل سياسي لمسألة أبيي في أقرب وقت ممكن. فالتعاون الجيد بين البلدين هو الشرط الأساسي لكفالة التوصل إلى حل سياسي بشأن مسألة أبيي. وينبغي للمجلس أن يواصل الاحترام الكامل لامتلاك السودان وجنوب السودان لزمام الأمور بشأن هذه المسألة، وأن يستمع بعناية إلى آرائهما وأن يدعم جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تشجيع تحسين علاقات حسن الجوار وتعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومتين. والآن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومتين على العمل معا لإنشاء مؤسسات إدارية وقضائية ومؤسسات للأمن العام في المنطقة، وتخفيف حدة التوترات القبلية وتحسين البيئة الأمنية للمجتمع.

ثانيا، ينبغي أن نواصل تمكين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من أداء المهام المنوطة بها، باعتبارها قوة مهمة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وتؤيد الصين التجديد المستمر لولاية القوة الأمنية المؤقتة وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/305). وفيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة أو تعديلها، ينبغي لمجلس الأمن أن يستمع بعناية إلى آراء كلتا الحكومتين والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات. وينبغي

للأمانة العامة أن تعزز التنسيق والاتصال مع الأطراف المعنية من أجل تمكين قوة حفظ السلام من الاضطلاع على نحو أفضل بدورها في تيسير التوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة. والصين لديها الرغبة والاستعداد للعمل مع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل تشجيع تسوية مسألة أبيي والإسهام في النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود نحن أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام لاكروا على ما قدمه من معلومات بشأن التوصل إلى تسوية بين الطرفين السودانيين وأنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونرحب بالسيد أونانغا – أنيانغا في منصبه الجديد بصفته المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

ونعتقد أن الجهود المشتركة لكليهما حيوية من أجل النجاح في تعزيز التوصل إلى تسوية بين الطرفين السودانيين. وتمثل الاتفاقات الثنائية المبرمة في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إلى جانب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أساساً جيداً للتعاون بين الخرطوم وجوبا. ولا ينبغي أن نغفل عن الإشارة إلى أن العلاقات بين الطرفين السودانيين قد تحسنت بدرجة كبيرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد ساعدت مشاركة الخرطوم الفعالة في جهود الوساطة التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في التوصل للاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، شعب جنوب السودان على تجاوز المأزق الذي كانت التسوية السلمية تواجهه. ونشارك الأمين العام دعوته إلى الاستفادة من هذا الزخم الإيجابي من أجل تحقيق تسوية في أبيي أيضا. ويحدونا الأمل في أن يظل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ آلية مهمة في المساعدة على تطبيع العلاقات بين البلدين.

يسرنا أن الحالة في أبيي لا تزال مستقرة. ونعتقد أن الجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة للحفاظ على علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية القبلية تتسم بالأهمية. وتستحق التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لمنع نشوب نزاعات قبلية وإقامة تعاون بين القبائل، بشأن مسائل القانون والنظام والنشاط الاقتصادي في منطقة سوق أمبيت المشتركة، كل الدعم الممكن، إذ سيكون من المستحيل استعادة الثقة وتحقيق المصالحة بين القبيلتين من دونها. ونشعر ببالغ الأسف لأنه لم يجر تنفيذ سوى بعض أحكام اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولا يزال فراغ السلطة في المنطقة مستمراً، ويجري انتهاك مركز أبيي نفسها بوصفها منطقة منزوعة السلاح وكذلك وضع المنطقة العازلة على الحدود بين السودان وجنوب السودان. ونود أيضا أن نرى المزيد من الاتصالات المنتظمة بين الطرفين.

وقد درسنا بعناية البيانات التي قدمتها الأمانة العامة بشأن تنفيذ الطرفين للنقاط المرجعية المحددة في القرار ٢٤٣٨ (٢٠١٨) من أجل بدء التشغيل الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ونلاحظ أن الخرطوم وجوبا ما برحتا تعملان على الوفاء بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقد أحرزتا تقدما ملحوظا. ومع ذلك، نحن على يقين تام من أن نجاح هذه الجهود لن يتوقف على الإرادة السياسية للطرفين فحسب، ولكن أيضا على الظروف والديناميات الملموسة للحالة على أرض الواقع. وفي رأينا، فإن الآلية تمثل عنصرا أساسيا في نظام منع وقوع حوادث بين الطرفين، ويمكن أن يكون لوقف دعم القوة الأمنية المؤقتة أثر سلبي للغاية على احتمالات تحقيق تسوية نهائية للحالة في أبيي. ولذلك، أيدنا اتخاذ المجلس للقرار ٢٤٦٥ (٢٠١٩)، الذي مدد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لمساعدة الآلية حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

إننا جميعا على دراية بالعوامل التي تمنع الخرطوم وجوبا من التعجيل بعملية التوصل إلى تسوية حول المركز النهائي لأبيي. وفي هذا السياق، لا يزال الحفاظ على استمرار وجود القوة الأمنية المؤقتة في المنطقة يكتسي أهمية بالغة. وفي هذا الصدد،

يؤيد الاتحاد الروسي اقتراح الأمين العام تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى. ومع ذلك، نعتقد أن النظر في مقترحات الأمانة العامة فيما يتعلق بالعنصر المدني للبعثة ينبغي أن يراعي آراء الخرطوم وجوبا، كما تنص على ذلك المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

السيد إيلي إيلا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نحيي السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، الذي نرحب بحضوره أيما ترحيب إذ يتولى مهامه الجديدة.

تكرر غينيا الاستوائية الإعراب عن تقديرها لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على دورها في تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي من خلال جهودها المتواصلة الرامية للتواصل مع قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية والوساطة بينهما، مما يظهر التزامها بتحقيق رفاه سكان منطقة أبيي والمناطق الحدودية. وينبغي عقد اجتماعات لجنة السلام المشتركة بين هاتين القبيلتين بشكل منتظم بمشاركة جميع القبائل التي تعيش في أبيي بغية إنهاء النزاع. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء تزايد المشاكل على صعيد حفظ القانون والنظام في المنطقة. وفي هذا الصدد، نشجع السودان جنوب السودان، وهما البلدان المعنيان، على مواصلة التخطيط المشترك من أجل إنشاء دائرة شرطة أبيي من خلال منح تأشيرات دخول لزيادة عدد أفراد شرطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة.

ولا يمكننا تجاهل التطورات الأخيرة في السودان في سياق مسائل أبيي وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. فلا تزال الحالة الراهنة تتسم بعدم اليقين وينبغي لنا رصد الأحداث على أرض الواقع عن كثب. ونعتقد أن الوقت غير مناسب حاليا لاتخاذ قرارات جديدة فيما يتعلق بالسودان، ويجب أن نعطي السلطات الجديدة بعض الوقت للكشف عن نواياها بشأن طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة. ويشمل ذلك بوضوح مسألة أبيي وعلاقة السودان بجنوب السودان. وفي هذا الوقت، ينبغي أن تتركز مطالب مجلس الأمن من الحكومة في الخرطوم على ضمان الاستقرار في جميع أنحاء إقليمها والبقاء ملتزمة التزاما كاملا باتفاقاتها القائمة، بما فيها تلك المتعلقة بتسوية النزاع في أبيي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مشاركة القوة الأمنية المؤقتة ضرورية للحفاظ على الاستقرار في هذه الأوقات التي تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، بما في ذلك إسهامها في الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي هذا السياق، فإن الموافقة على تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لمدة ستة أشهر جاءت في حينها تماما. ولنفس السبب، لا نعتقد أنه ينبغي تخفيض عدد القوات التابعة للقوة، بل إننا نؤيد العكس من أجل صون الإنجازات التي تحققت والحفاظ عليها.

وتظل اتفاقات عام ٢٠١١ السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة وعلى الحدود بين السودان وجنوب السودان. ويجب على جميع الأطراف أن تؤكد مجددا بوضوح التزامها بتلك الاتفاقات، وأن تبذل الجهود اللازمة لاتخاذ خطوات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أقرب وقت ممكن.

في الختام، نشكر جميع الذين جعلوا إحراز تقدم في منطقة أبيي أمرا ممكنا، وأقصد بذلك الاتحاد الأفريقي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والقوات الإثيوبية. لقد أظهروا جميعا تصميمًا يستحق الثناء في السعي لتحقيق السلام والأمن في المنطقة الحدودية. ونحثهم على الحفاظ على زخم وروح التراضي اللازمة لتنفيذ الاتفاقات الموقعة.

كما نحث الحكومة في الخرطوم على الانخراط في أقرب وقت ممكن في محادثات مع جنوب السودان ومع الشركاء الإقليميين والأفارقة والدوليين، ولا سيما القوة الأمنية المؤقتة، من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه البلد فيما يتعلق بأبيي على وجه الخصوص وبحث علاقاتها مع جنوب السودان بشكل عام.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا على المعلومات التي قدماها لنا اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن أطيب تمنياتي للمبعوث الخاص وأن أعبر له عن دعم بولندا الكامل.

أود أن أركز في بياني على مسألتين هما الوضع الحالي في منطقة أبيي وولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

نلاحظ استقرار الوضع الأمني نسبياً في أبيي، ولكن في الوقت نفسه ندرك أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة على الجبهات السياسية والإنسانية والاقتصادية. ونلاحظ مع الأسف أنه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي المبرم في عام ٢٠١١. ونشعر بالقلق لأن غياب عملية سياسية حقيقية بين السودان وجنوب السودان يؤدي إلى ترسيخ الفراغ الإداري الموجود في أبيي. وقد أدى عدم وجود سلطات رسمية فعلية في أبيي إلى محدودية إنفاذ القانون وغياب الحكم الرشيد وسيادة القانون. كما أنه يعوق تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

ونشجع السلطات السودانية وسلطات جنوب السودان على الاستفادة من التقارب بين البلدين الذي شهدناه خلال الأشهر الماضية، والعمل معا من أجل التوصل إلى حل دائم لمركز أبيي. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أنشطة تعرض للخطر السلام الهش الذي تحقق في أبيي.

وبالانتقال إلى عمل القوة الأمنية المؤقتة وتجديد ولايتها، تعتقد بولندا أن الوضع الهادئ نسبياً في أبيي يرجع إلى حد كبير للدور الذي تقوم به القوة الأمنية المؤقتة في تحقيق الاستقرار. ونحن مقتنعون بأن كل بعثة لحفظ السلام ينبغي أن تتكيف مع الحقائق الميدانية المتغيرة. ولذلك، يتعين على القوة الأمنية المؤقتة أن تكون قادرة على تكييف مهامها مع الوضع الحالي في أبيي.

في العام الماضي، صوتنا مؤيدين للولاية الجديدة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، التي عززت عنصر الشرطة داخل البعثة ردا على ضعف سيادة القانون في منطقة أبيي. ومع ذلك، نلاحظ اليوم، مع الأسف، عدم تنفيذ الزيادة المقررة في عدد أفراد الشرطة حتى الآن، وندعو سلطات السودان إلى تسهيل إعادة تشكيل البعثة. وفي الوقت نفسه، نشيد بالتقدم الذي أحرزه السودان وجنوب السودان في تنفيذ النقاط المرجعية التي حددها مجلس الأمن فيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وفيما يتعلق بولاية القوة الأمنية المؤقتة، فإننا نؤيد تجديدها لستة أشهر أخرى. ونتفق مع الأمين العام على أن القوة الأمنية المؤقتة ينبغي أن تكون قادرة على المشاركة في التوصل إلى حل سياسي في أبيي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. ولذلك، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتعزيز الوضع السياسي للبعثة والنهوض بقدرتها على دعم العملية السياسية في منطقة أبيي.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أنه لا يمكن للسودان وجنوب السودان إيجاد حل آخر لمسألة أبيي إلا من خلال الحوار، بما في ذلك الحوار بين القبائل وتحقيق المصالحة وتنفيذ عملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع، تضم النساء والشباب.

ويظل وجود القوة الأمنية المؤقتة أمراً حاسماً لاستقرار أبيي، لكنها لا يمكن أن تحل محل دور الدولة. وتعتقد بولندا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل موحدا إزاء هذه المسألة وأن يدعم جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دائم لمركز أبيي.

السيدة سابيلو (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وعن تقديرنا أيضا لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على بيانيهما الشاملين. ونود

أيضا أن نهنئ السيد أونانغا – أنيانغا على دوره الجديد بصفته مبعوثا خاصا لمنطقة القرن الأفريقي.

أود أن أقتصر في مداخلتي على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ومركز أبيي والحالة الإنسانية.

فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ترحب جنوب أفريقيا بالدور الذي تقوم به القوة في تحسين العلاقات بين القبائل من خلال تواصلها بشكل استباقي مع هذه القبائل، لا سيما على طول النقاط الساخنة، فضلاً عن جهودها لدعم الحوار على المستوى المحلي بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. ومع ذلك، نلاحظ بقلق استمرار العنف بين القبائل، وأنه رغم أن التهديد العسكري الحالي لمنطقة أبيي لا يزال محدودا، فإن وجود الجماعات المسلحة ينطوي على إمكانية تأجيج التوترات بين القبائل.

وتود جنوب أفريقيا تذكير الأطراف بأن القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) ينص على أن منطقة أبيي يجب أن تكون منزوعة السلاح وخالية من أي قوات أخرى غير القوة الأمنية المؤقتة وقوة شرطة أبيي. وفي غياب دائرة للشرطة في أبيي، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم المشورة للجان الحماية المجتمعية وتوجينها بشأن الحفاظ على القانون والنظام.

وفي ضوء المناقشات المقبلة بشأن تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة، تشدد جنوب أفريقيا على أن تمديد الولاية يجب أن يأخذ في الاعتبار تطور الوضع السياسي الحالي في السودان، والتحولات الجارية في جنوب السودان. وبالتالي، ينبغي أن نأخذ حذرنا من اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى تدهور البيئة السياسية السائدة حاليا. وعلاوة على ذلك، يجب أن نضمن ملاءمة البعثة للغرض الذين أنشئت من أجله.

وتؤيد جنوب أفريقيا توصيات الأمين العام بالإبقاء على وجود القوة الأمنية المؤقتة في منطقة أبيي وداخل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي لا تزال ذات أهمية حاسمة للحفاظ على الاستقرار الذي تحقق حتى الآن. وبالمثل، من الضروري أن تواصل البعثة دعم الحكومتين والاتحاد الأفريقي في العمل على التوصل إلى حل سياسي للمأزق الحالي.

إن أبيي قضية شائكة لكلا البلدين منذ سنوات عديدة. ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه وفق النقاط المرجعية ونقدر هذا التقدم. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضًا أن أبيي تظل المسألة الوحيدة التي يمكن أن تبدد الكثير من التقدم الجيد الذي أحرزه كلا البلدين. وفي هذا الصدد، يتعين أن نستخدم البيئة السياسية الحالية لمضاعفة وإعادة مواءمة الجهود الرامية إلى معالجة جميع المسائل المعلقة من أجل تحقيق سلام دائم.

ونرحب باجتماعات لجنة الحدود المشتركة بين البلدين، الأمر والتي تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح ومعلمًا آخر على الطريق نحو التوصل إلى حل للمركز النهائي لأبيي.

وعلاوة على ذلك، لا يزال استقرار أبيي أمرا بالغ الأهمية، ليس بالنسبة لجنوب السودان والسودان فحسب، ولكن أيضًا للمنطقة والدول المجاورة. ولذلك، ينبغي لنا أن نستمر في تشجيع تنفيذ جميع الاتفاقات ذات الصلة، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى التوصل إلى حل نهائي لمركز أبيي وجميع القضايا المعلقة ذات الصلة بها.

أخيرا، على الجبهة الإنسانية، فإننا نرحب بعمل القوة الأمنية المؤقتة في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية عن طريق توفير الدعم اللوجستي. ونشيد أيضا بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تواصل تنفيذ برامج المساعدة التي توجد حاجة ماسة إليها لأكثر من ١٨٠ ٠٠٠ قبيلة في منطقة أبيي والدول المجاورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

قبل أن أنتقل إلى أبيي وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، أود أن أفعل ما اقترحته زميلتنا، ممثلة جنوب أفريقيا، ألا وهو، النظر في البيئة السياسية الحالية في أبيي. وفيما يتعلق بالسودان، فنحن نتابع الأحداث عن كثب.

إننا نرى الشعب السوداني يناضل بصورة سلمية وبإصرار من أجل تحقيق مطالبه المشروعة. وتكرر ألمانيا ما قاله الاتحاد الأفريقي والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي موغيريني في الدعوة إلى الإسراع بتسليم المهام إلى حكومة انتقالية تقودها القوى المدنية. ولا يسعني إلا أن أكرر ما قاله السيد أونانغا – أنيانغا فيما يتعلق بأنه ينبغي عدم تضييع المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وبالانتقال إلى جنوب السودان، فإن عملية السلام في مفترق الطرق. فموعد ١٢ أيار/مايو يقترب. ولم تُحل المسائل الأساسية المتعلقة بالترتيبات الأمنية والحدود. وتدعو ألمانيا قادة جنوب السودان إلى أن يبذلوا قصارى جهدهم حتى يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في وقتها.

وبالانتقال إلى القوة الأمنية المؤقتة، أود في البداية أن أشيد بجميع الأفراد والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة التي تنشط في البعثة، ولا سيما إثيوبيا. وأعرب عن التعازي على حفظة السلام الثلاثة الذين فقدوا أرواحهم. ولا تزال القوة الأمنية تكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في أبيي طالما أنه لم يتم التوصل إلى تسوية ولا وجود لهياكل حكومية تتصدى لمشكلة غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإجرام، وزيادة توافر الأسلحة الصغيرة.

ونعتقد أنه يجب تجهيز القوة الأمنية، فيما يتعلق بولايتها الجديدة، حتى تفي بولايتها وتتصدى للتحديات التي ذكرتها للتو.

إننا نتفق مع توصيات الأمين العام. وينبغي للقوة الأمنية المؤقتة أن تتصدى لمعدلات الجريمة وأن تدعم عمليات السلام على مستوى المجتمعات المحلية، والوساطة والحوار. لقد أشار زميلي ممثل جنوب أفريقيا للتو إلى قبائل محددة. ومن الواجب القوة الأمنية المؤقتة أن تسهم في ذلك. وينبغي لها كذلك تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والطرفين.

وأود أن أردد ما قاله نصف أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بتعزيز عنصر الشرطة. وأحث السودان على إصدار التأشيرات من دون تأخير. وكما طلب زميلي ممثل المملكة المتحدة، ربما يمكن لممثل السودان أن يتناول تلك المسألة، في بيانه، وأن يلتزم بإصدار التأشيرات أخيرا.

ولا بد من تعزيز العنصر المدني للبعثة ودعم المصالحة على مستوى القبائل، كما ذكرت من قبل، ولكن، بطبيعة الحال، تحتاج البعثة إلى موظفين للقيام بذلك. وكذلك نود أن نشدد على ضرورة تعزيز عنصر رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالتقييم ومكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ روح ونص القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩).

وفي الختام، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل المسائل للسودان وجنوب السودان. فيجب على البلدين نفسيهما المشاركة في ذلك. إننا بحاجة إلى جداول زمنية. وندعو الطرفين إلى استئناف اجتماعات منتظمة للجنة الرقابة المشتركة في أبيي والآلية السياسية والأمنية المشتركة. وكذلك نحث على استئناف المشاورات بشأن أبيي على المستوى الوزاري في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، تؤكد ألمانيا، وتعتقد أنه من الضروري ضمان المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في جميع مراحل العملية السياسية وبناء السلام في أبيي، وكذلك في النزاعات الأخرى. ويمكن لهما أن يعولا على دعم ألمانيا في هذه الجهود.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد أحمد (السودان): أتقدم إليكم بالشكر، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي. وأتقدم بالشكر كذلك للسيد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته. وأرحب بالسيد المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، وأؤكد على دعم بلدي لعمله، ونحن على استعداد للتعاون والتنسيق معه.

بدءا أرجو أن أؤكد، السيد الرئيس، التزام حكومة بلدي بكل الاتفاقات الموقعة مع جمهورية جنوب السودان الشقيقة، وعلى رأسها اتفاق الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي، الموقع في ٢٠ يونيه/حزيران ٢٠١١ واتفاق التعاون بين البلدين الموقع في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وأرجو أن انتهز هذه السانحة لأشدد على محورية اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي يعتبر الأساس لكل الترتيبات ذات الصلة بمسألة أبيي، بما فيها نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، حيث اتفق الطرفان على أن يظل هذا الاتفاق سار المفعول إلى حين تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي. كما اتفقا على ألا يتم إجراء أي تعديل في ولاية القوة الأمنية المؤقتة إلا بموافقة الأطراف الثلاثة وهي السودان وجمهورية جنوب السودان وإثيوبيا، باعتبارها البلد الوحيد المساهم بقوات.

وأرجو أن أؤكد، كذلك، على ضرورة النظر إلى مسألة أبيي في إطار للعلاقات بين السودان وجمهورية جنوب السودان. ويشير وفد بلدي، في هذا الصدد، إلى التقدم الذي أحرز في إطار العلاقات بين البلدين مؤخرا، لا سيما بعد استضافة السودان لمفاوضات السلام الخاصة بجنوب السودان، التي توجت، كما تعلمون، بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الأمر الذي أسهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدين وتنفيذ مطلوبات ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وقيامها بواجباتها،

الأمر الذي نرجو أن يستمر في ظل العهد الجديد الذي أشرق في السودان صباح ١١ نيسان/أبريل الجاري، وصولا لاستكمال تنفيذ أحكام اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١، وهو الاتفاق المفصلي الذي يحكم سبيل الوصول إلى الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وهو ينص على إنشاء المؤسسات الخاصة بأبيي، وهي الإدارة المشتركة لمنطقة أبيي والمجلس التشريعي المشترك وقوة الشرطة المشتركة لأبيي. ولعلكم تتفقون معنا أن هذه المؤسسات أساسية ولا غنى عنها في إدارة المنطقة وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها وتعزيز التعايش السلمي بين مكوناتها الاجتماعية وتهيئة الظروف الملائمة لحسم مسألة الوضع النهائي لأبيي بصورة تلبي تطلعات كل أصحاب المصلحة وتنال رضى الجميع.

إنه لمن نافلة القول أن بروتوكول أبيي، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، يمثل ركيزة أساسية، ويعمل مجلس الأمن على أساسه وعلى أساس الاعتراف به والإقرار به. فقد نص صراحة على الحقيقة التاريخية المتمثلة في أن أبيي جزء لا يتجزأ من التراب السوداني. ولذلك، لا يمكن النظر إلى الترتيبات المرتكزة إلى اتفاق السلام الشامل والمنبثقة عنه، إلا انطلاقا من الإقرار الكامل بهذه الحقيقة وما يترتب عليها.

ختاما، أرجو أن أجدد خالص الشكر والتقدير لجميع شركائنا وأصدقائنا والأشقاء في جمهورية جنوب السودان، الذين عملوا معنا بإخلاص وقوة من أجل تعزيز السلام والاستقرار.

ونتقدم بالشكر أيضا لكل الذين تسهم جهودهم في تيسير عمل القوة الأمنية المؤقتة، خاصة أشقاءنا في حكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وكل منسوبي القوة الأمنية المؤقتة. ولا يفوت علينا تحديد التزام السودان بالتعاون مع القوة حتى تؤدي كل المهام الموكلة إليها بصورة كاملة وسلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

السيدة أدينغ (جنوب السودان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لمخاطبة المجلس تحت رئاستكم لشهر نيسان/أبريل. وباسم حكومة جمهورية جنوب السودان، أود أن أشكر المجلس على عقده جلسة الإحاطة هذه بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وأود أن أنوه بحضور السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للقرن الأفريقي.

إن حكومة جنوب السودان تقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها القوة الأمنية، وحكومتَي بلدينا تتخذان موقفا تقدميا في جهودهما من أجل إحلال سلام دائم بين البلدين. ونحن نشعر بالتفاؤل بأن العملية التي بدأت بين البلدين الشقيقين لحل قضية أبيي ستستمر، بحيث يمكن تهيئة بيئة تفضي إلى تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي، فكما جاء في اتفاق السلام الشامل، ينبغي أن يتم ذلك من خلال استفتاء سكان أبيي.

وفي حالة نشر القوات، فإن التشاور مع الأطراف وموافقتها قبل وأثناء نشر القوات أمر بالغ الأهمية، وذلك تمشيا مع المبادئ التي تقوم عليها عمليات حفظ السلام.

وأود أن أؤكد للمجلس أن حكومة جنوب السودان تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كما هو الحال بالنسبة للاتفاق الموقع بين السودان جنوب السودان.

ونود أن نعرب عن التقدير والامتنان للواء جبري أدهانا وُلديزغو، القائم بعمل رئيس البعثة وقائد القوة السابق، على جهوده الدؤوبة للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة أبيي.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نؤكد للمجلس أن حكومة جمهورية جنوب السودان وحكومة جمهورية السودان ملتزمتان بتنفيذ الولاية. ولذلك نطلب الدعم المستمر من المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

أود أن أتوجه مرة أخرى إلى ممثل السودان وأسأله عما إذا كان بإمكانه الإجابة على السؤال الذي طرحه عليه العديد من الوفود حول هذه الطاولة فيما يتعلق بمسألة التأشيرات، خاصة بالنسبة لأفراد الشرطة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد أحمد (السودان): يعلم أعضاء المجلس جميعا أن القرار المنشئ ١٩٩٠ (٢٠١١)، ومن قبله اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي، اعتمد عبر المجلس أن تكون إحدى المؤسسات الهامة التي يجب إنشاؤها في منطقة أبيي هي الشرطة المشتركة لأبيي. ونعلم بالتأكيد أن المجلس اعتمد في القرار ٢٤٣٨ (٢٠١٨) إضافة مكون شرطي إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة الموجودة الآن في أبيي. هذا الأمر يحتاج إلى ترتيبات وإلى مشاورات حتى لا يتأثر الإرث الموجود من اتفاقيات بين السودان وجنوب السودان.

وما شهد به المجلس، وقبله الاتحاد الأفريقي، من أن تكوين الآليات والمؤسسات الخاصة بأبيي هو السبيل الوحيد حقيقة للوصول إلى الوضع النهائي في أبيي. السلطات المختصة في السودان تقوم بعملها في تهيئة الأوضاع للنظر في إصدار تأشيرات للشرطة المقترحة والمعتمدة، حسب قرار المجلس. ولكن هذا الأمر يحتاج إلى بعض الوقت. ونرجو أن يتسع صدر المجلس لإتاحته للسلطات السودانية لتقوم به بالصورة التي لا تؤثر على

الأوضاع على الأرض، آخذين في الاعتبار الأوضاع المتغيرة الآن في السودان، التي أثرت بدورها على كل الأجهزة المختصة التي كانت منخرطة في تهيئة وتيسير والإشراف على عمل القوة الأمنية المؤقتة في أبيي.

وعليه، فإن مسألة النظر في منح تأشيرات لقوة الشرطة في أبيي تحت بحث ومشاورات الأجهزة الموجودة الآن في السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل السودان على توضيحه.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.